

المحاضرة الثالثة: القوى العظمى والموقف من مشروع الوحدة العربية

الأستاذ: بلال كشيدة

مدخل:

لا يمكن فهم سياسات الدول الكبرى ومواقفها من الوحدة العربية في القرن العشرين دون الرجوع إلى القرن التاسع عشر والقرون التي سبقت، ودون تتبع الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية لتلك السياسات والمواقف، فمنذ أن دخل الوطن العربي (باستثناء المغرب الأقصى والصومال وجيبوتي) في حوزة الدولة العثمانية، في القرن السادس عشر الميلادي، والاعتداءات الأوروبية لم تنقطع عن الشواطئ العربية المغربية والمشرقية على حد سواء، فالهجمات البرتغالية والاسبانية والهولندية والفرنسية والانكليزية على السواحل المغربية وسواحل شبه الجزيرة العربية، بقيت متواصلة طوال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني وكانت دوافع هذه الحروب الطويلة متعددة ومتباينة نذكر منها:

- الرغبة في السيطرة على الطرق التجارية البحرية والبرية بين أوروبا من جهة والهند والشرق الأقصى من جهة أخرى سعياً إلى احتكار التجارة الدولية آنذاك.
- العمل على إضعاف الدولة العثمانية التي أصبحت تمتد على رقعة واسعة من الأرض، تبدأ من حدود النمسا إلى قلب آسيا الوسطى ومن الخليج العربي إلى المغرب الأقصى، وأصبحت تشكل خطراً دائماً على الدول الأوروبية عامة، وعلى الدول البحرية منها خاصة وكان للدوافع الدينية أثرها في اضرام نار هذه الحروب التي كانت، بصورة أو بأخرى، امتداداً للحروب الصليبية، وبقيت هذه الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية تحرك الدول الأوروبية في علاقاتها مع الدولة العثمانية وفي صياغة مشروعاتها التوسعية في الوطن العربي¹.

¹ علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (1919-1945)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، نوفمبر 1985، ص472.

أولاً: موقف فرنسا

استهدفت السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان تمزيق وحدة هذين القطرين بخلق كيانات سياسية صغيرة، كل منها يمثل طائفة أو أقلية أو مذهباً دينياً، ومنحت هذه الكيانات دساتير وحكومات وبرلمانات خاصة بكل منها وخطت حدودها، وشجعت النعرات الطائفية والخلافات المذهبية والمنازعات العشائرية والأقليات العرقية، بحجة حماية هذه الطوائف والأقليات، وحاربت كل اتجاه أو تيار وحدوي بكل الوسائل والأساليب².

أما في أقطار المغرب العربي، فقد حرصت فرنسا على عزل هذه الأقطار عزلاً تاماً عن المشرق العربي وعن التيارات القومية المتنامية فيه وعملت على تمزيق وحدتها البشرية والثقافية بعزل القبائل البربرية عن بقية السكان العرب، وإحياء التاريخ القديم لإثبات هويتها المصطنعة، وإرسال حملات التبشير لتتصيرها والقضاء على انتمائها العربي الإسلامي، وإخراجه من دائرة العرف والتقاليد القبلية بديلاً عنها وكما فعلت في لبنان حيث نشطت في التتقيب عن الآثار القديمة بحثاً عن هوية فينيقية مندثرة، كذلك فعلت في أقطار المغرب العربي لقطع صلات البربر بحضارتهم العربية الإسلامية وبتربطهم بترائهم الديني.

وحاربت السلطات الفرنسية اللغة العربية وشجعت استخدام اللهجات العامية بما فيها البربرية بعد أن بذل المستشرقون جهوداً مضنية لإحياء هذه اللهجات وكتابتها بالحروف اللاتينية، وفتحت في الوقت نفسه الباب أمام المثقفين العرب لاستعمال اللغة الفرنسية باعتبارها أداة الثقافة والتعليم والشرط اللازم للعمل في أجهزة الدولة والمؤسسات الخاصة³.

وحاولت تشويه الحضارة العربية الإسلامية والتقليل من أهميتها في تاريخ الحضارة الإنسانية، ولجأت إلى مراكز البحث العلمي ذات الأهداف الاستعمارية لتحقيق هذا الغرض، وتبارى الباحثون من المستشرقين وغيرهم في تشويه التاريخ العربي الإسلامي وتحقير العرب وتقليل دورهم الحضاري إلى دور الحافظ لحضارة اليونان والرومان الناقل لها فحسب وتجاهل الإبداع العربي والمساهمة العربية في نمو الحضارة الإنسانية وتقدم البشرية وسعت فرنسا إلى

² علي محافظة، المرجع السابق، ص 472.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الاعتماد على الأقليات اليهودية في المغرب العربي وتسخيرها لخدمة أغراضها الاستعمارية فأثارت بذلك حفيظة السكان العرب، وقدمت هذه الأقلية لقمة سائغة للحركة الصهيونية. وكان من نتائج هذه السياسية الاستعمارية الفرنسية انقسام الحركة القومية العربية إلى حركات وطنية قطرية انشغلت بالكفاح السياسي في كل قطر على حدة، كما نجم عنها تشويه التطور الطبيعي للهياكل الاجتماعية - الاقتصادية في الأقطار الواقعة تحت سيطرتها، فبدلاً من تطور قوى الانتاج وعلاقاته من شكلها الزراعي - الرعوي . الحرفي التقليدي إلى شكل زراعي صناعي - تجاري حديث، تحولت هذه الأقطار إلى التخصص في انتاج المواد الخام وتصديرها إلى فرنسا، وتحولت إلى أسواق المنتجات الفرنسية وأصبح اقتصادها تابعاً للاقتصاد الفرنسي، ونشأت عن هذه السياسة مؤسسات وقوى اجتماعية في كل قطر تخدم أهداف فرنسا⁴.

ثانياً: موقف إيطاليا

مارست إيطاليا في ليبيا والصومال واريتريا سياسة استعمارية مماثلة لسياسة فرنسا في الأقطار المغربية الأخرى، ولم تتوان عن اتخاذ مختلف الوسائل للقضاء على الهوية العربية الإسلامية للشعوب الليبية والصومالية والاريترية وتمزيق جبهاتها الداخلية، ومحاربة لغتها العربية، ومسح تاريخها وربط بلادها رسمياً بالمملكة الإيطالية واعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها، وعزلها عن بقية الأقطار العربية والاعتماد على الأقلية اليهودية لضرب الشعب الليبي وتفنيته وحدته.

وقد بذلت الحكومة الإيطالية جهوداً كبيرة لدى حليفها ألمانيا النازية للحيولة دون اصدار بيان أو وعد رسمي من جانب ألمانيا أو من جانب دولتي المحور يعترف بحق العرب في بناء وحدتهم، وحرصت على الحصول على اعتراف رسمي من ألمانيا بأن البلاد العربية تقع في نطاق المجال الحيوي الإيطالي، وقد حصلت عليه فعلاً وبقية متمسكة حتى استسلمت للحلفاء سنة 1943.

وبالمقابل فإن الأطماع والخطط الإيطالية في الوطن العربي قد اصطدمت بالوجود العسكري البريطاني في عرض البحر المتوسط وفي العديد من الأقطار العربية فالقوات البحرية البريطانية كانت تسيطر على مضيق جبل طارق وعلى قناة السويس، وتحمي البواخر البريطانية

⁴ علي محافظة، المرجع السابق، 472.

المارة في البحر المتوسط دون عناء كبير، وبذلك فرضت على ايطاليا حصاراً بحرياً شديداً . فهي لا تستطيع الوصول إلى مستعمراتها في شرقي افريقيا إلا عن طريق قناة السويس، ولو أرادت الوصول إليها عن طريق رأس الرجاء الصالح فستضطر إلى عبور مضيق جبل طارق ومضيق باب المنذب اللذين تسيطر عليها بريطانيا⁵.

ثالثاً: موقف ألمانيا

ولم تختلف المانيا في موقفها المبدئي من الوحدة العربية عن مواقف فرنسا وايطاليا وغيرها من الدول الاستعمارية، إذ لم تكن معنية بالألماني القومية العربية في الوحدة إلا بمقدار ما يساعد أو يعيق مجهوداتها الحربية، وبحيث لا يتعارض والالتزامات التي قطعتها لحكومة فيشي الفرنسية وحليفها ايطاليا وصديقتها اسبانيا، ولذا لم تقدم الحكومة الألمانية على قطع أي عهد لأصدقائها من القوميين العرب يتضمن اعترافها بوحدة البلاد العربية خوفاً من تغيير سياسة حكومة فيشي التي وقفت على الحياد من النزاع الدولي الدائر منذ اعلان الهدية الفرنسية - الألمانية في جوان سنة 1940، وخشية من اثاره حفيظة ايطاليا التي نالت وعداً من المانيا باعتبار البلاد العربية ضمن المجال الحيوي لايطاليا . وكان حرص المانيا على الحفاظ على حياد تركيا عاملاً آخر في اتخاذ هذا الموقف المتحفظ من الألمانية القومية العربية.

رابعاً: موقف الاتحاد السوفياتي

على العموم كان موقف الاتحاد السوفياتي داعماً لجهود العرب في سبيل وحدتهم ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الدعم العسكري والاقتصادي من أجل استرداد الأراضي العربية التي احتلها الكيان الصهيوني سنة 1967، كما أيد الاتحاد السوفياتي كلا من مصر وسوريا سياسياً وعسكرياً خلال حرب أكتوبر 1973، حيث سخر جسراً جويًا لإعانة مصر وسوريا بالأسلحة⁶. وبالجملة يمكن القول أن الاتحاد السوفياتي سابقاً أو روسيا حالياً يختلف اختلافاً جوهرياً في مواقفه عن الدول الكبرى الأخرى التي ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر «شرق أوسطي» أو «متوسطي» غير متجانس أو محدد الهوية، فروسيا ليس لديها أطماع في الوطن العربي تدفعها إلى العمل على تجزئته، وليس لها تاريخ

⁵ علي محافظة: المرجع السابق، ص 459

⁶ نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية من الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص 20.

استعماري في المنطقة العربية، ولم يحدث قط أن تدخلت روسيا عسكرياً لفرض هيمنتها على الوطن العربي أو جزء منه بالقوة، حتى في الحقبة القيصريّة التي شهدت تمّدداً روسياً في الجوار الجغرافي القريب لروسيا، فقد كان التعاون وحسن الجوار هو السمة المميّزة لعلاقات روسيا بالوطن العربي على مر التاريخ والحقب القيصريّة، ثم السوفيّاتيّة، وقد رحبت روسيا الاتحاديّة في أوائل التسعينيات بفتح جامعة الدول العربيّة مكتباً لها في موسكو⁷

خلاصة:

وخلاصة القول إن دراسة مواقف بعض الدول الكبرى من الوحدة العربيّة بين عامي (1919 - 1945) تؤكّد لنا حقيقة أساسية، وهي أن الوحدة العربيّة مشروع سياسي واقتصادي وثقافي خطير ليس في صالح أي دولة كبرى تحقيقه، لأنّ تحقيقه يعني قيام دولة عربيّة قويّة ومنافسة خطيرة لهذه الدول، بسيطرتها على ممرات مهمّة في قلب العالم ولامتلاكها طاقات بشريّة وماديّة هائلة تحد من اطماع تلك الدول وطموحاتها، كما تثبت لنا حقيقة أخرى، وهي أن هذه الوحدة لا يمكن أن تتحقّق إلا بإرادة العرب وعزمهم وتصميمهم لأنّها تعنيهم وحدهم أولاً وأخيراً، فهي سبيلهم إلى الأمن والاستقرار والتقدم والقوّة والازدهار.

⁷ نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص 22.